

Distr.: General
8 May 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦

جنيف، ٢٨-٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦

البند ٧ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: الأفرقة

الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الأفريقية

الخارجة من الصراع

تقييم الأفرقة الاستشارية المخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع

تقرير الأمين العام

موجز

يوفر هذا التقرير المقدم عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/٢٠٠٤، آخر ما استجد من معلومات عن تقييم عمل الفريقين الاستشاريين المخصصين المعنية بروندي وغينيا - بيساو منذ التقييم الأخير الذي أجري في تموز/يوليه ٢٠٠٤. ويسلط الضوء على القيمة المضافة للفريقين، ولا سيما عملهما في تنسيق الدعم لهذين البلدين من خلال نهج شامل للإغاثة والسلم والتنمية. ويحلل التقرير أيضاً القيود التي واجهتها هاتان الهيئتان في عملهما ويقدم تقييماً عن تنفيذ توصياتهما. وبذلك، فهو يركز على الدروس التي يمكن استفادتها من هذه العملية واستخدامها في سياق لجنة بناء السلام المنشأة حديثاً وجهود الأمم المتحدة في المستقبل في مجال الإنعاش وبناء السلام لما بعد الصراع.



أولا - مقدمة ومعلومات أساسية

١ - برزت فكرة إنشاء أفرقة استشارية مخصصة المعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع أول ما برزت في قرار الجمعية العامة ٢١٧/٥٥ حول أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، الذي طلبت فيه الجمعية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في إنشاء هذه الأفرقة بهدف تقييم الاحتياجات ووضع برنامج دعم طويل الأجل يبدأ بدمج الإغاثة في التنمية. ودعا مجلس الأمن أيضا إلى تحقيق قدر أكبر من التفاعل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١١٧٠ (١٩٩٨) وفي البيان الرئاسي المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ الصادر في ختام الاجتماع الوزاري حول الحالة في أفريقيا. وأكد مجلس الأمن مجددا أهمية هذا التفاعل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/2).

٢ - وقد خصص المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠١ إلى دور الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وفي الإعلان الوزاري، الذي اعتمد كوثيقة ختامية للمناقشة الرفيعة المستوى، أكد المجلس أهمية الجهود الرامية إلى تكامل السلام والتنمية. واستجابة لطلب المجلس، قدم الأمين العام تقريرا حول إنشاء فريق استشاري مخصص معني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع (S/2002/12، و Corr.1)، مع مقترحات حول ولايته وأساليب عمله.

٣ - وقد وضع إطار عمل الفريق الاستشاري المخصص المعني (الأفرقة الاستشارية المخصصة) بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع في قرار المجلس ١/٢٠٠٢. وتمثل ولاية الفريق الاستشاري (الأفرقة الاستشارية) على النحو المنصوص عليه في القرار في دراسة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية للبلد المعني؛ واستعراض برامج المساعدة ذات الصلة؛ وإعداد توصيات لوضع برنامج دعم طويل الأجل يستند إلى أولويات التنمية، من خلال إدماج الإغاثة، وإعادة التأهيل، والبناء والتنمية في نهج شامل للسلام والاستقرار؛ وإسداء المشورة بشأن كيفية ضمان كفاية المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لدعم البلد المعني واتساقها وحسن تنسيقها وفعاليتها وأن تعزز التعاون.

٤ - ولذلك، أنشأ المجلس فريقين استشاريين مخصصين، بناء على طلب سلطات البلدين المعنيين. ففي مقرره ٣٠٤/٢٠٠٢، أنشأ المجلس الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو، في حين أنشئ الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي بموجب القرار ١٦/٢٠٠٣.

٥ - وفي عام ٢٠٠٤، وبناء على طلب من المجلس، قدم الأمين العام أول تقييم عن عمل الفريقين (انظر E/2004/86). وفي قراره ٥٩/٢٠٠٤، بعد أن نظر المجلس في هذا التقرير، أثنى فيه على ما قام به الفريقان من أعمال ابتكارية وبناءة دعما للبلدان المعنية، واقترح سبلا

لتعزيز فعاليتها. وقرر أيضا القيام بتقييم إضافي للدروس المستفادة من خبرات الأفرقة، بما في ذلك ما أحرز من تقدم في تنفيذ ولايتها، خلال دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إليه في هذا الخصوص.

٦ - وبغية تحاشي التكرار من الوثائق السابقة، ومع الأخذ بالاعتبار أن تحليلات عديدة كانت قد أجريت في عام ٢٠٠٤ لا تزال سارية، سيقدم هذا التقرير استكمالاً حول تقييم أعمال الأفرقة منذ ذلك الحين. وسيركز على التطورات الجديدة وعلى الدروس التي يمكن تعلمها من هذه العملية في سياق إنشاء لجنة بناء السلام.

٧ - ويتصدر الانتعاش وبناء السلام ما بعد الصراع جدول أعمال الأمم المتحدة خلال السنوات الماضية ويعترف بأنها مجالات عمل هامة لمنظومة الأمم المتحدة في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ويعد إنشاء لجنة بناء السلام إنجازاً هاماً في هذا الصدد. وللمساعدة في ربط أعمال الأفرقة الاستشارية المخصصة بالهيئة الجديدة والجهود الأخرى في ذلك المجال، كلفت الأمانة العامة خبيراً استشارياً مستقلاً لتحليل سياق وخلفية وممارسة الأفرقة الاستشارية المخصصة. وستتاح الورقة التي كتبها هذا الخبير مع وثائق هامة أخرى للأفرقة قريباً كمنشور من منشورات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية^(١). ويستخدم هذا التقرير بعض التحليلات الواردة في هذه الوثيقة.

ثانياً - القيمة المضافة للأفرقة الاستشارية المخصصة

٨ - أجرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٥٩/٢٠٠٤، تقييماً إيجابياً لأعمال أفرقة الاستشارية المخصصة. فقد ركز بشكل خاص على (أ) النهج المفتوح والشفاف والقائم على المشاركة؛ (ب) تشجيع اعتماد نهج شامل لإزاء السلام والتنمية؛ (ج) نهج متكامل لإزاء عمليات الغوث وإعادة التأهيل وإعادة البناء والتنمية؛ (د) التعاون الوثيق والمثمر بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز؛ (هـ) دور الدعوة لتأمين دعم طويل الأمد لهذه البلدان المعنية من خلال نهج قائم على الشراكة. وخلال السنتين الماضيتين، اعتمد الفريقان الاستشاريان المخصصان على نقاط القوة هذه.

تعزيز الدعم المنسق للبلدان الخارجة من الصراع

٩ - بشكل عام، كانت التعبئة المستمرة للدعم الدولي للبلدين المعنيين مساهمة رئيسية للفريقين. وبما أنه لا توجد لدى بوروندي وغينيا - بيساو شبكة واسعة من الشركاء في

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.06.II.A.2 (سيصدر قريباً).

التنمية، فقد ساعد الفريقان في تعريف المجتمع الدولي باحتياجاتهما من المساعدة. وكانت الاجتماعات تعقد بانتظام، مع أنهما أصبحت تعقد بقدر أقل مما كانت تعقد في السنة التي أعقبت إنشاءهما ونُظمت اجتماعات رفيعة المستوى مع رئيس الدولة أو الحكومة في كل من بوروندي وغينيا - بيساو بالتوازي مع مناقشة الجمعية العامة في نيويورك.

١٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ساد النهج المفتوح والشفاف والقائم على المشاركة الذي ميز أعمال الفريقين بالمقارنة مع الآليات الحكومية الدولية التقليدية، ومكّن من الاتصال ببلدان وكيانات هامة أخرى مثل مؤسسات بريتون وودز والمفوضية الأوروبية، والاتحاد الأفريقي والجهات المانحة. ولذلك، كان الفريقان يعتبران منبرا هاما للتعاون مع طائفة واسعة من شركاء التنمية بروح منفتحة، وبدون تطبيق معايير المشروطة القاسية. فقد عقد الفريق الاستشاري المخصص المعني ببوروندي على سبيل المثال، اجتماعين مع وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، دعت إليهما بلدان أخرى لها اهتمام مباشر أو محتمل في دعم بوروندي، وخاصة بلدان المنطقة والجهات المانحة الرئيسية. وهذا اللقاء الموسع جعل من الفريق جهة داعية قيمة بالنسبة للجهات الفاعلة الحالية والمحتملة. أما بالنسبة للفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو، فقد عقدت اجتماعات مشتركة مع مجموعة أصدقاء غينيا - بيساو في مناسبات مختلفة، لتعزيز الصلات بين هذه الآليات لزيادة الأثر إلى أقصى حد ممكن. واستمر الفريق أيضا في التواصل بشكل وثيق مع المدير القطري لغينيا - بيساو في صندوق النقد الدولي، مما أحدث تآزرا بين أعمال الجهتين لدعم غينيا - بيساو.

١١ - وحث المجلس في قراره ٥٩/٢٠٠٤ الأفرقة على كفالة مساهمتها ومشاركتها في وقت مبكر في مؤتمرات البلدان المانحة بشأن البلدان المعنية لزيادة تأثير أعمال الدعوة التي تقوم بها إلى الحد الأقصى. وعلى إثر هذا التوجيه، تم تمثيل الفريق المعني بغينيا - بيساو في اجتماع شركاء غينيا - بيساو، المنعقد في لشبونة، في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وفي ذلك الاجتماع الذي كان يهدف إلى التحضير لمائدة مستديرة للجهات المانحة في المستقبل، ناقش ممثلو الفريق السبل الكفيلة بإعادة إشراك الجهات المانحة، بروح المشاركة التي حددها الفريق في تقريره الأولي إلى المجلس. كما ناقشت اجتماعات فريق بوروندي مع وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي خطط الانتعاش التي أعدتها الحكومة، والتي تم طلب دعم لها. وفي أعقاب هذه الأحداث، وجّه الوزير دعوة رسمية إلى الفريق لمساعدة بوروندي على إعداد مؤتمر الجهات المانحة المقرر عقده في بوجومبورا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

١٢ - وكان من أكثر نتائج توصيات الفريقين الاستشاريين المخصصين واقعية، إنشاء صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ الذي قدمت من خلاله مساعدة مباشرة إلى غينيا - بيساو. واستمر الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو في متابعة استخدام هذه الأداة عن كثب، وبحث ما إذا كان من الملائم توسيعها. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وفي أعقاب مؤتمر عقد بالفيديو مع ممثل الأمين العام في غينيا - بيساو والمنسق المقيم للأمم المتحدة بشأن الحالة في البلد، كتب رئيس الفريق إلى الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والدول الممثلة فيه بصفة مراقب يحذرهما من الأزمة المالية التي تواجهها الحكومة ويحثها على النظر في التبرع للصندوق لمساعدة الحكومة على تسديد الرواتب وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى حين انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة للجهات المانحة. وفي سعي لنقل عمل الفريق القطري للأمم المتحدة، حث رئيس الفريق الدول الأعضاء على النظر في المساهمة في تنفيذ مشاريع سريعة الأثر على صعيد المجتمع المحلي التي وضعت كجزء من استراتيجية الأمم المتحدة لبناء السلام لغينيا - بيساو والتي لا تزال غير ممولة تمويلًا كافياً.

نموذج شامل للإغاثة والسلام والتنمية

١٣ - تم إنشاء الفريقين الاستشاريين المخصصين في ظل خلفية واقع أن التقسيم التقليدي بين المسائل الأمنية والسياسية من ناحية، والمسائل الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى، الذي ساد في الأمم المتحدة منذ سنوات عديدة، أمر غير فعال من الناحيتين الفكرية والعملية. ونظراً لأن الفريقين كانا أول الهيئات الحكومية الدولية التي أدركت تماماً هذا النهج وقامت بتجسيده، فقد اضطلعوا بدور هام في الترويج لهذه الفكرة وأتاح حالة رائدة للمساعي المستقبلية في هذا الميدان. ويكمن هذا النهج أيضاً في صميم تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005) الذي أكد على ترابط التنمية والأمن وحقوق الإنسان، واقترح إنشاء لجنة لبناء السلام لدمج الأبعاد الثلاثة بهدف دمج السلام في حالات ما بعد الصراع.

١٤ - وواصل الفريقان الاستشاريان المخصصان عملاً بولائتهما، تشجيع اعتماد نهج شامل إزاء السلام والتنمية، يستند إلى تكامل الإغاثة وإعادة التأييل وإعادة البناء والتنمية. ويعكس هذا النهج الاهتمام الذي يوليه المجلس للانتقال من الإغاثة إلى التنمية وورد في الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٨ وتم التطرق إليها كذلك في اجتماعات المجلس المتعددة.

١٥ - وما فتئ الفريق الاستشاري المخصص المعني ببوروندي يولي اهتماما دائما بالحالة الإنسانية السائدة في البلد، وخاصة حالة اللاجئين المشردين وأزمات الغذاء المتكررة، ودعا دوما إلى تجاوز حدود المساعدة الإنسانية إلى إعادة تأهيل المجتمعات المحلية في الأجل الطويل. وفي هذا المجال، وعملا بالتوصية التي قدمها المجلس في القرار ٥٩/٢٠٠٤، عقد الفريق اجتماعا مع ممثلي الفريق العامل المشترك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية المعنية بمسائل الفترة الانتقالية لمناقشة الآليات التي وضعتها منظومة الأمم المتحدة في بوروندي لتحسين تنسيق الأنشطة في المرحلة الانتقالية.

١٦ - وما فتئ الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو يولي اهتماما كبيرا للتطور السياسي الحاصل في البلد. ففي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بعد عدة أيام من حدوث انتفاضة داخل جيش غينيا - بيساو قُتل خلالها رئيس أركان القوات المسلحة، أصدر الفريق بيانا أعرب فيه عن عميق أسفه للأحداث التي جرت في البلد ودعا المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم دعمه إلى غينيا - بيساو، وخاصة بتقديم دعم طارئ للميزانية وإعادة تشكيل القوات المسلحة. وفي الآونة الأخيرة، عقد الفريق اجتماعا في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٦ مع ممثل الأمين العام في غينيا - بيساو لمناقشة الحالة في البلد في أعقاب العمليات العسكرية على طول الحدود مع السنغال، وآثارها الإنسانية وآثارها على الحالة الاجتماعية والاقتصادية.

١٧ - ومن خلال تشجيع اعتماد هذا المنهج، وطد الفريقان التفاعل والتنسيق على صعيد الأمانة العامة وفيما بين مختلف كيانات الأمم المتحدة العاملة في البلدين المعنيين.

ثالثا - القيود التي واجهها الفريقان الاستشاريان المخصصان في عملهما

١٨ - حدد المجلس في قراره ٥٩/٢٠٠٤ مجالات تعزيز كفاءة عمل الأفرقة. وركز بشكل خاص على ضرورة (أ) تشجيع وضع توصيات عملية أو تقديم مشورات استراتيجية بشأن كيفية تحقيق الانتقال من الغوث إلى التنمية وتعزيز العلاقات مع الفريق العامل المعني بمسائل الانتقال المشترك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية؛ (ب) إقامة اتصالات أوثق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ (ج) تعزيز المشورة بشأن كيفية ضمان كفاية المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي واتساقها وحسن تنسيقها وفعاليتها، وأن تعزز التآزر، بما في ذلك من خلال تقصي طرائق مواصلة حشد موارد إضافية؛ (د) كفالة مساهمتها ومشاركتها في وقت مبكر في مؤتمرات الجهات المانحة؛ (هـ) تشجيع زيادة التفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وقد أخذ الفريقان هذه التوصيات في

الاعتبار في مواصلة عمله. إلا أن التقدم المحرز لم يكن متوازيا، مظهرًا حدود الأفرقة كآلية لتعبئة الدعم للبلدان الخارجة من الصراع.

١٩ - أولاً، يعتمد عمل الفريقين الاستشاريين المخصصين بشكل كبير على الحالة السياسية في البلدين المعنيين. فقد نظمت بوروندي وغينيا - بيساو انتخابات رئاسية وبرلمانية خلال الفترة قيد الاستعراض. وقد تابع الفريقان الحالة خلال الحملة والانتخابات نفسها. بيد أنه نظراً إلى أن الجهات المانحة تميل إلى اعتماد نهج التريث والترقب إزاء نتائج الانتخابات، لم يكن يتوقع أي مساهمة من الفريقين. لذلك فقد أدت العمليات الانتخابية إلى تعليق نظر الفريقين في المسائل الاجتماعية - الاقتصادية، مما أدى إلى حدوث جمود معين في أعمالهما. وقد عاد الفريقان إلى نشاطهما عندما شكلت الحكومات الجديدة، مما يفسر قلة عدد الاجتماعات التي عقدت خلال الفترة قيد الاستعراض بالمقارنة مع الفترات السابقة.

٢٠ - يركز الفريقان الاستشاريان المخصصان بوصفهما من الهيئات الحكومية الدولية على مستوى السياسات والرسائل التي ينقلانها لتحسين استجابة المجتمع الدولي للحالة قيد النظر فهما ليسا ذوي طابع فني ويمتلكان خبرة ورغبة محدودتين في المشاركة في السبل الملموسة لتقديم المساعدة الإنمائية. ونتيجة لذلك، لا تزال المشورة التي قدمها على الصعيد الواسع للسياسات، في حين أن المجلس ربما كان يتوقع منهما أصلاً توجيهات أكثر تحديداً عندما طلب المشورة بشأن كيفية ضمان كفاية المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي واتساقها وحسن تنسيقها وفعاليتها وأن تعزز التأزر. وقد تم التفاعل بين فريق بوروندي والفريق العامل المعني بمسائل الانتقال المشترك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، بناءً على طلب المجلس. إلا أنه لم يسفر عن هذا التفاعل أية متابعة محددة.

٢١ - وظل التفاعل بين هذين الفريقين والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى محدوداً. وفي حين أحيط الفريقان علماً بالمبادرات التي اتخذتها منظمات مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومصرف التنمية الإفريقي، لم تتح لهما الفرصة للاجتماع بهذه الجهات في مقراتها وتبادل الآراء حول الحالة في البلدين المعنيين. ولم يتصل بالفريقين مراراً إلا الاتحاد الإفريقي من خلال تمثيله الدائم في نيويورك.

٢٢ - وبالرغم من التوصية التي قدمها المجلس في عام ٢٠٠٤، فإن التفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن حول الحالة في بوروندي وغينيا - بيساو لم يتحسن خلال الفترة قيد الاستعراض. ففي حين قامت بعثتان مشتركتان بزيارة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ إلى غينيا - بيساو، لم يقيم مجلس الأمن بزيارة أخرى إلى غينيا - بيساو

منذ ذلك الحين ولم تنظم أي بعثة مشتركة إلى بوروندي. وفي حين أجرى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيسا الفريقين الاستشاريين المخصصين مداخلات في مجلس الأمن في الماضي، لم يلحظ وجود مثل هذا التفاعل في السنة ونصف السنة الماضية. ورغم ذلك، واصل رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا في المشاركة بدأب في أعمال الفريقين مما أبقى على وجود صلة بين الجهازين.

٢٣ - وقد ثبت في بعض الأحيان صعوبة محافظة أعضاء الفريقين الاستشاريين المخصصين على الوقت والاهتمام، وخاصة على مستوى السفراء. ويفسر هذا أيضا بالطابع المخصص للفريقين وصعوبة الحفاظ، بعد سنوات من وجودهما، على الزخم لما كان يقصد به أن يكون آلية مؤقتة. وينبغي أن تيسر لجنة بناء السلام المنشأة حديثا، كهيئة دائمة لتابعة حالات ما بعد الصراع، الاهتمام المتزايد والمتواصل وتقديم الدعم للبلدان المعنية.

٢٤ - وللأمانة العامة للأمم المتحدة قدرة محدودة على تقديم الخدمات إلى الأفرقة الاستشارية المخصصة. فقد كلف موظفان من الفئة الفنية، في كل منهما للعمل على أساس جزئي، فيما يواصلان القيام بواجبات أخرى تتعلق بتقديم خدمات إلى مجلس الأمن. وقد شجع الموظفان مشاركة كيانات منظومة الأمم المتحدة وتفاعلها مع الفريقين، استنادا إلى الفكرة القائلة بأنهما، بصفتيهما هيتين تابعتين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يمكنهما أن تستفيد من جميع كيانات المنظومة وأن تطلب خبرتها. وقد قدم جزء كبير من المنظومة هذا الدعم بنجاح. إلا أن تقديم الخدمات لهذه العملية الحكومية الدولية سيستفيد كثيرا من فريق من الموظفين المكرسين تماما لهذا العمل.

٢٥ - وفي حين تتصل التطورات المذكورة أعلاه بأساليب عمل الفريقين يمكن استخلاص بعض الدروس الهامة أيضا من تحليل تنفيذ توصيات الفريقين، الواردة في تقاريرهما المقدمة إلى المجلس.

رابعاً - تقييم تنفيذ توصيات الفريقين الاستشاريين المخصصين

٢٦ - وقدم الفريقان الاستشاريان المخصصان توصيات طويلة الأجل وقصيرة الأجل بشأن تنمية بوروندي وغينيا - بيساو، عملا بولايتيهما الواردة في قرار المجلس ١/٢٠٠٢. وقد ركزت التوصيات القصيرة الأجل في معظمها على التدابير التي يجب أن تتخذها الحكومة المعنية لتحسين الحالة السياسية والأداء الاقتصادي الآتي وعلى الدعم الذي يجب أن يقدمه الشركاء الدوليون لتيسير تنفيذ هذه التدابير. وتشير التوصيات الطويلة الأجل إلى السياسات الاقتصادية وإصلاح الحكم التي ينبغي تنفيذها لمواصلة التنمية والاستقرار. وقدم فريق غينيا -

بيساو في تقريره إلى المجلس في عام ٢٠٠٥، استجابة لطلب المجلس، تحليلاً عن تنفيذ توصياته (انظر E/2005/70، القسم الرابع). ويركز هذا القسم على الاستنتاجات الأوسع التي يمكن أن تُستمد في هذه المرحلة حول أثر توصيات الفريق.

٢٧ - وقد نُفذ جزء كبير من التوصيات التي قدمها الفريقان الاستشاريان المخصصان لمواجهة الأزمة القصيرة الأجل. وفي حالة غينيا - بيساو، نفذت المتطلبات السياسية التي حددها الفريق للحصول على دعم الجهات المانحة وأنشئ صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ الذي أوصى به الفريق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. واتبعت الدعوة التي وجهها الفريق لتقديم مساعدة انتخابية في عام ٢٠٠٤ من أجل إجراء الانتخابات بشكل موثوق بدعم مناسب. وفي الآونة الأخيرة، دعا الفريق إلى تقديم دعم لمبادرات الأثر السريع الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذها الفريق القطري للأمم المتحدة كجزء من استراتيجية أوسع لبناء السلام، التي لم تنفذ بعد لعدم توفر الأموال الكافية من الجهات المانحة. وفي حالة بوروندي، فقد نفذت الآن التوصيات التي قدمها الفريق في تقريره الأولي حول الحاجة إلى توطيد عملية السلام وتعزيز الاستقرار. وتمت كذلك متابعة توصيات أخرى تتعلق بالحد من الفقر، من قبيل الحاجة إلى تيسير حصول الجميع على التعليم، بما في ذلك إعفاء الأطفال الفقراء من الرسوم. وقد لقيت الدعوة التي وجهها الفريق إلى الجهات المانحة لدعم بوروندي في منتدى شركاء التنمية الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ قبولا حسنا واتبعتها تعهدات مستمرة بالتبرع.

٢٨ - ومما ذكر أعلاه يبدو أنه في حالات الأزمات، عندما كانت تحدد احتياجات عاجلة لاتخاذ إجراء وطني ودولي، كان الفريقان يقومان بدورهما الذي يتوقعه منهما المجلس، والاجتمع الدولي على نحو أوسع. وقد أثبتا أنهما جهة مساعدة دولية للبلد الذي يعملان من أجله، مما ولد زخماً للدعم في الوقت الذي حافظا فيه على نظرة متوازنة عما يجب أن يتم. وقد هيا تكوين الفريقين، أي من البلد نفسه ومجموعة من البلدان الأفريقية والمانحة، تلاقحاً في المعارف وساهم في مصداقية العملية.

٢٩ - وبسبب عدم الاستقرار الذي هيمن على بوروندي وغينيا - بيساو لفترة طويلة، أولي معظم الاهتمام على حل المشاكل الآنية، بدلاً من وضع رؤية طويلة الأجل. ولم تستفد التوصيات التي قدمها الفريقان الاستشاريان المخصصان للتنمية الطويلة الأجل من مستوى الاهتمام ذاته، وبشكل عام، لم يطرأ تقدم ملحوظ على تنفيذها. فمثلاً بالنسبة للبلدين، حدد الفريقان استراتيجية تنوع اقتصادي شاملة كمطلب أساسي لإيجاد مصادر جديدة للنمو وفرص العمل. ولا تزال يتعين على السلطات الوطنية وشركائها في التنمية أن تنظر بجدية في

هذه التوصية وفي التوصيات الأخرى التي ترتبط بمجالات الأولوية للتنمية المستدامة. إن النظر في ورقة استراتيجية الحد من الفقر، في حالة بوروندي، والتحضير لمائدة مستديرة للجهات المانحة لغينيا - بيساو ربما تتيح مثل هذه الفرصة.

٣٠ - يعد استمرار تعبئة الدعم من الجهات المانحة جانبا هاما في عمل الفريقين الاستشاريين المخصصين، اللذين حققا بعض النجاح في هذا المجال. إلا أنه لوحظ وجود تفاوت كبير بين التبرعات التي أعلنت عنها الجهات المانحة وبين المدفوعات الفعلية في كلا البلدين، ولم يحصل صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ الذي أنشئ لغينيا - بيساو، والذي ثبت أنه مفيد للغاية لتغطية المهام الإدارية الرئيسية في الحكومة، إلا على ربع ما يحتاجه لتغطية الفجوة المالية لعام ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين، لم يكن دعم الجهات المانحة كافيا بسبب عدم قدرة البلد على تحمل عبء الدين واستمرار عجزه المالي. أما بالنسبة لبوروندي، فقد تعهد المشاركون في منتدى شركاء التنمية المنعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بتبرعات قدرها ١٠٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من المساعدات، وهو مبلغ لم يترجم حتى الآن إلى أي دعم ملموس مواز. كما لم يتم الحصول من تمويل النداء الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة لبوروندي منذ إنشاء الفريق إلا على ٥٦ في المائة فقط من الدعم المطلوب فعليا في عام ٢٠٠٥. وتم تحديد الالتزامات في بوجومبورا في شباط/فبراير ٢٠٠٦ وربما ستكرر وستزداد في مؤتمر الجهات المانحة المزمع عقده في أيلول/سبتمبر.

٣١ - وتبرز خبرة الفريقين الحاجة إلى إيجاد آليات ملائمة لتعزيز العطاء الصالح وكفالة أن يحصل السكان على بعض عائدات السلم وعلى فوائد ملموسة، تمكنهم من الإيمان بجهود بناء السلام. وقد ترغب لجنة بناء السلام مستقبلا في تقصي التدابير اللازمة لتحسين الحالة على تلك الجبهة.

خامسا - النتيجة

٣٢ - حظي موضوع الانتعاش في أعقاب الصراعات وبناء السلام بالاهتمام في المجتمع الدولي، وخاصة في الأمم المتحدة. وتعود قرابة نصف البلدان الخارجة من الصراع إلى العنف خلال خمس سنوات، وتبين البحوث أنها تحتاج إلى مساعدة دولية قوية لما لا يقل عن عشر سنوات. وقد أبرز هذا الوضع أهمية وضع آليات دولية ملائمة.

٣٣ - وكان الفريقان الاستشاريان المخصصان من أولى الآليات المؤسسية التي تتصدى لهذه المسألة بطريقة شاملة. وقد أظهرها، بفضل طابعهما غير الرسمي والاستشاري، نهجا عمليا مرنا

وغير بيروقراطي في معالجة المشاكل التي تتم مواجهتها وعززا التعاون بروح من الشراكة. ومع أن خبرتهما تقتصر على بلدين اثنين، فقد شكلا طليعة يمكن أن تلهم أعمالا مشابهة في المستقبل. ويهدف إنشاء لجنة بناء السلام، كهيئة دائمة مكرسة لهذه المسائل المعقدة، إلى تعزيز هذا النهج في دعم البلدان المعنية.

٣٤ - وعندما تبدأ اللجنة عملها، ينبغي أن تنظر في أعمال الفريقين الاستشاريين المخصصين وأن تستخدم الدروس التي يمكن أن تستمدتها من هذه التجربة، بما في ذلك (أ) الحاجة إلى إنشاء آليات ملائمة لتعبئة الجهات المانحة وتعزيز ترجمة التعهدات بالتبرعات إلى مدفوعات (كفالة "العطاء الصالح")؛ (ب) أهمية تجاوز حلّ المشاكل الآنية في البلدان المعنية والقيام منذ البداية بتحديد رؤية، نحو إعادة التأهيل والدعم في الأجل الطويل؛ (ج) الحاجة إلى مواصلة العمل لصالح هذه البلدان بتقديم دعم ملموس للتنمية حتى عندما يكون الوضع السياسي (مثل العملية الانتخابية) سيؤدي تقليدياً إلى "نهج التريث والترقب"؛ (د) الاستفادة من عمل كيانات الأمم المتحدة لتكميل نهج سياسات الهيئة الحكومية الدولية بدعم قوي على المستوى الفني والتنفيذي؛ (هـ) كفالة التحدث جيداً مع الشركاء الإقليميين للبلدان المعنية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومصارف التنمية الإقليمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية.